



تقرير:

حكومة اقليم كردستان لمناقشات تقرير جمهورية العراق الخاص للدورة (١٩) للجنة الامم المتحدة

الخاصة باتفاقية حماية جميع الاشخاص من الاختفاء القسري

بغداد ٥ اكتوبر ٢٠٢٠

مكتب منسق التوصيات الدولية في حكومة اقليم كردستان

رئاسة مجلس الوزراء

تؤكد حكومة اقليم كردستان التزامها التام بالمبادئ و المعايير الواردة في الاتفاقية و توضيح الآثار القانونية المترتبة على عملية الاختفاء القسري من ناحية تعويض ذوي الضحايا في العراق و إقليم كردستان و سبل حمايتهم قانونيا. كما تعتبر كل ما من شأنه سلب حرية الاشخاص من قبل موظفي الحكومة او اشخاص يعملون لصالح الحكومة لغرض اخفاء شخص ما دون مبرر، اختفاء قسريا يحاسب عليه القانون.

عمليات الانفال:

يعتبر اقليم كردستان بكافة مكوناته القومية و الدينية من اكبر ضحايا جريمة الاختفاء القسري و يتمثل ذلك في الاعمال الوحشية و التعسفية التي مورست بحقه على سبيل المثال جرائم الاختفاء القسري التي ارتكبت بحق الكورد الفيليين و التي راح ضحيتها اكثر من (٢٠٠٠٠) مئتي الف من حملة الجنسية العراقية من الكورد الفيليين بين عامي (١٩٨٠ و ١٩٩٠) من القرن الماضي، عمليات الانفال سيئة الصيت التي راح ضحيتها (٨٠٠٠) ثمانية آلاف بارزاني و (١٨٢٠٠٠) مائة و اثنان و ثمانون الف شخص من مناطق كرميان و البهدينان. نظرا لفداحة هذه الجريمة التي ما زالت آثارها باقية حتى الآن و بطرق شتى. سعت حكومة الاقليم لاعادة رفات الضحايا الى مناطقهم ولكن و لسوء الظروف تم إعادة رفات ٢٦٧٢ شهيداً فقط من أصل ١٨٢ ألف مؤنفل من كرميان. و من بين ثمانية آلاف بارزاني، تمت إعادة رفات ٥٩٦ شهيداً اي ما يقارب من (١,٢%) فقط من رفات المؤنفلين كما سعت حكومة الاقليم الى تعويض ذوي ضحايا عمليات الانفال فتقدم لهم رواتب شهرية و يتمتعون بامتيازات مثل قطع اراضي و منح دراسية.

التقصي في مصير (١٦٤٢٠) شخص مختفي قسريا من ضحايا النظام البعثي:

شكلت لجنة خاصة في وزارة العدل الفدرالية في و عضوية ممثل اقليم كردستان و الوزارات و الدوائر المعنية في الحكومة الفدرالية للتقصي في مصير (١٦٤٢٠) مختفي قسريا فقط اثناء حكم نظام البعث البائد في عموم العراق و اقليم كردستان، لكن عدد الذين اختفوا قسرا اثناء فترة حكم البعث اكثر بكثير مما تقوم اللجنة بالتقصي في مصيرهم و تقديم تقرير الى لجنة الامم المتحدة الخاصة بالاختفاء القسري لغرض حسم تلك القضايا قانونيا. اثناء الفترة بين ١٩٨٠ لغاية ٢٠١٠ قُدمت العديد من الشكاوى الى لجنة الامم المتحدة الخاصة بالاختفاء القسري من قبل منظمات المجتمع المدني و لجنة صليب الاحمر الدولية او من قبل ذوي المفقودين لمعرفة مصيرهم، قسم كبير من هؤلاء المختفين من مؤنفلي البارزانيين و بهدينان و كرميان و حلبجة. من بين هؤلاء شخص تمت المصادقة على اسماء (٤٢٥٢) مختفي قسريا مسجلين كشهداء في الاقليم، بعد التحقق من تلك الاسماء اثبت وجود ملفات ل (٩٥) مفقودا مسجلين في وزارة شؤون الشهداء و المؤنفلين في حكومة الاقليم، ذوي هؤلاء الضحايا يتلقون رواتب من حكومة الاقليم.

الانتخابات النيابية في إقليم كردستان ٢٠١٨:

شهد إقليم كردستان يوم ٣٠ أيلول ٢٠١٨، انتخابات تشريعية حيث أدلى الناخبون بأصواتهم في ١٢٠٠ مركز انتخابي بواقع ٥٩٣٣ محطة اقتراع موزعة على محافظات الإقليم، بعد أن صوت ١٥٦ ألفاً و ١١٤ من القوات الامنية والبيشمركة في الانتخابات (من أصل ١٧٠ ألفاً و ٤٦٨ شخصاً)، بنسبة مشاركة وصلت الى (٩١,٦٩ %). في إقليم كردستان، ٣ ملايين و ٣٠٠ ألف ناخب يحق لهم التصويت.

شارك في هذه الانتخابات ٧٠٩ مرشح من جميع المحافظات الاقليمية و نافس المرشحون على (١١١) مقعداً في البرلمان، يخصص منها (١١) للمكونات القومية و الدينية والتي تُسمى بالكوتا، وهي موزعة كالتالي:

(٥) مقاعد للتركمان و (٥) للمسيحيين ومقعد واحد للأرمن.

بلغت نسبة المشاركة في التصويت العام (٥٧,٩٦ %) و التصويت الخاص نحو (٨٠ %).

هجمات داعش:

توالى جرائم الاختفاء القسري بحق الكورد حتى بعد سقوط النظام البعثي و بلغت ذروتها بعد هجمات ارهابيي تنظيم داعش و سيطرتهم على العديد من المناطق خاصة في سهل نينوى و المناطق المتنازعة عليها الاخرى، ادت تلك الهجمات الى اعتقال الالاف من الكورد الايزيديين و المكونات الدينية و القومية الاخرى و اقتيادهم الى جهات مجهولة، نتج عن تلك الهجمات الشرسة تشرد عشرات الالاف من مواطني تلك المناطق و نزوحهم الى اقليم كردستان.

واجهت حكومة الاقليم ظروفاً صعبة على كافة الأصعدة من حيث استقبال هذا الكم الهائل من النازحين الذين هُجروا قسراً من ديارهم، بالإضافة الى تعقيد الاوضاع الإقتصادية للإقليم واجهت الاجهزة الامنية صعوبات كثيرة و اضطرت الى اتباع إجراءات امنية مُحكمة بهدف توفير الامن و الاستقرار فى الاقليم و حماية المدنيين في الاقليم على اتم وجه بدون تمييز. رغم تلك ذلك الظرف العصيب استقبلت حكومة اقليم كردستان هؤلاء النازحين و تم ايوائهم في مخيمات و مناطق مخصصة لهذا الغرض، على الرغم من ان معظم النازحين أتوا الى سواتر البيشمركة من خلال استخدام الطرق البرية، مما شكل ضغطاً كبيراً على قوات البيشمركة من ناحية نقل هؤلاء النازحين الى مخيمات النزوح والأماكن المخصصة لإستقبالهم، و حاولت عناصر ارهابية استغلال ذلك و التسلل الى المناطق الآمنة مع مجاميع النازحين.

معتقلي داعش:

ينحصر موضوع معتقلي داعش الموجودون في سجون الاقليم في حالتين فقط و هم (محكوم) او (موقوف) و هم الذين قاموا بعمليات ارهابية او تم اعتقالهم قبل القيام بالعمليات الارهابية من الذين يسكنون في الاقليم. ابدت الجهات الامنية استعدادها التام للتعاون مع الجهات المعنية في الحكومة الفدرالية و المنظمات و الجهات الدولية حول مصير اي معتقل و تقديم قائمة باسمائهم لتقوم بمتابعة الموضوع و التاكيد ان كانوا محكومين او موقوفين في الاقليم او من الذين تم تسليمهم الى الحكومة الفدرالية.

التحقيقات مع المتهمين و المشتبهين بعلاقتهم مع داعش:

اتبعت الجهات الامنية إجراءات مشددة بهدف حماية الخطوط الامامية للبيشمركة و تبدأ هذه الاجراءات من السواتر حيث تقوم قوات البيشمركة بتفتيش القادمين و هي عملية روتينية الهدف منها منع الانتحاريين من التسلل، بعدها يتم نقلهم الى مراكز الاستقبال و هناك ايضا يتم تفتيش الرجال فقط دون النساء لدواعي اجتماعية، على الرغم ان المنظمات الدولية ابدت استيائها لعدم تفتيش النساء.

عملية التحقيق مع الاشخاص المشتبه بهم تدخل ضمن تلك الاجراءات الامنية، تحسبا لعدم وجود اشخاص مطلوبين ضمن النازحين، البعض منهم فر خوفا من انتقام اهالي مناطقهم، لذلك فان الجهات المعنية تتحقق في اسمائهم و جمع المعلومات عنهم، بعد التحقيق مع الاشخاص المطلوبين او المشتبه بهم يتم نقلهم من مراكز الاستقبال الى الجهات الامنية تمهيدا لبدء الاجراءات القانونية بحقهم.

تقوم الجهات المعنية في حكومة اقليم كردستان في مراكز الاستقبال بفرز اسماء النازحين و التدقيق فيها و معرفة مكان اقامتهم و هي ليست إجراءات سرية بل تكون علنية و بحضور ممثلي المنظمات الدولية، بعدها تقوم الجهات المعنية بارسال المعلومات التي يدلي بها النازح بعد التحقيق الى مصادر المعلومات في المناطق التي نزحوا منها للمقارنة و التأكد من صحتها. يتم ابلاغ ذويهم باعتقالهم و التهم المنسوبة اليهم، و يتمتعون بكافة الحقوق مثل توكيل المحامي و زيارة ذويهم الشخص المتهم او المشتبه به يبقى قيد التحقيق لمدة (٢٤) ساعة، اذا ثبتت برأئته يتم اطلاق سراحه، اما اذا تبين بانه كان على صلة بالجماعات الارهابية يتم احالته الى المحاكم. هذه الاجراءات كانت تتبع ايضا اثناء العمليات العسكرية.

يوجد في مراكز الاستقبال مكاتب و ممثلي المنظمات الخيرية و الدولية مثل: (مؤسسة بارزاني الخيرية، UNHCR)، قنديل، بونيسيف، منظمة الهجرة الدولية، الامم المتحدة مكتب حقوق المرأة، يونامي و منظمات اخرى) تقوم هذه المنظمات بتقديم المساعدات الضرورية للنازحين في جميع المجالات فعلى سبيل المثال تقوم مؤسسة بارزاني بتقديم الاكل و الشرب، اما (UNHCR) تقوم بتأمين الخيام و اماكن الاقامة، و هناك منظمات اخرى تقوم بتقديم الاستشارات القانونية و تأمين محامي الدفاع عند الحاجة و تبين لهم حقوقهم القانونية، كما ان هناك مهام اخرى تقوم بها مثل تقديم المساعدات الضرورية في مجالات التربية و الاطفال و الترفيه مثل منظمة قنديل. للمعتقل حق تقديم دعوى عن طريق ادارة السجن، المدعي العام، ذويه اثناء زيارتهم او المنظمات المعنية بحقوق الانسان.

اما عن تقديم الخدمات الصحية يوجد مركز صحي و فريق طبي في السجن يعمل لمدة ٢٤ ساعة و يتوفر فيه مختبر طبي و ادوية و يتم اجراء الفحوصات الطبية اللازمة للمعتقلين اثناء دخولهم الى مراكز التوقيف و التفسير و خاصة فحص الامراض المعدية مثل (التهاب الكبد و الايدز و السل) و الامراض المزمنة مثل (السكري و ضغط الدم).

تسليم المعتقلين الى الجهات المعنية في الحكومة الاتحادية:

قدمت حكومة اقليم كردستان تسهيلات كثيرة فيما يتعلق بتسليم معتقلي داعش الى الجهات المعنية في الحكومة الفدرالية حسبما اتفق عليه الجهات المعنية بين الطرفين، لتسيير هذه العملية، شُكلت لجنة من رؤساء محاكم استئناف اربيل

و دهوك و السليمانية للتنسيق مع الجهات المعنية في الحكومة الفدرالية حول هذا الموضوع، على ضوء هذا التنسيق و التعاون تم تسليم عدد كبير من معتقلي داعش الى الجهات المعنية في الحكومة الاتحادية و العملية مستمرة. حسب قرار محكمة تحقيق آسايش أربيل تم تسليم (٢٧٧) معتقلاً الى الحكومة الاتحادية استناداً الى المادة (٧-٣) قانون الارهاب) و تم أحالتهم الى محكمة تحقيق نينوى شعبة الارهاب على شكل وجبات كل وجبة مؤلفة من (٥٠-٥٥) معتقلاً، أيضاً قررت محكمة تحقيق آسايش أربيل احالة (٥٧٦) متهم الى محكمة تحقيق الرصافة- بغداد عن طريق وزارة الداخلية العراقية ب (٥) وجبات كل وجبة تضم مايقارب (١٠٠-١٢٠) معتقل عبر مطار أربيل الدولي.

استناداً الى أحصائيات مجلس القضاء في إقليم كردستان فان عدد الاشخاص الذين قامت قوات الجهات الامنية بالقاء القبض عليهم بتهمة أنتمائهم لتنظيم داعش بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٧ يبلغ (٢٦٥٢) شخصا بينهم (١١٠٠) معتقل أثبت التهم الموجهة اليهم و كانت عقوباتهم السجن لمدة تتراوح ما بين (٣ سنوات الى السجن المؤبد) وحسب الجريمة المرتكبة، و (٨٧٠) منهم تم إطلاق سراحهم بعد التأكد من انهم غير تابعين للتنظيم، و(٦٨٢) لايزالون قيد التحقيق.

خلال الاشهر الستة الاخيرة من سنة ٢٠١٧ تم القاء القبض على ما يقارب (٧٠٩) أعضاء مشتبه بهم بالتعاون مع تنظيم داعش بعضهم قاموا بتسليم أنفسهم و البعض الآخر تم القاء القبض عليهم، من بينهم (٢٧٩) تم الافراج عنهم بقرار قاضي التحقيق أو قرار المحكمة، و (٢٧) من هؤلاء المعتقلين صدرت بحقهم الحكم بعقوبات مختلفة، و ينتظر ما يقارب (١٥٦) المحكمة لحين اصدار القرار بحقهم، و (٢٤٧) مازالوا قيد التحقيق.

في عام ٢٠٢٠ بلغ عدد المعتقلين بتهمة الارهاب عند الاجهزة الامنية في الاقليم (٤٤٦) منهم (٣٥٥) عراقي و (١٨) اجنبي، تم اصدار الحكم بحق (٣٩٨) من الذين تمت محاكمتهم و تم اطلاق سراح (٤٨) مشتبهها لعدم ثبوت الادلة.

توثيق جرائم داعش:

- ١- لغرض توثيق جرائم ارهابيي داعش و تحرير الايزيديات قامت حكومة الاقليم بالعديد من الخطوات منها:
شكّلت لجنة خاصة لجمع المعلومات ومتابعة ملف المختطفين الذين تعرضوا للعديد من الافعال الهمجية البعيدة عن الاعراف الانسانية، مثل بيعهن وشرائهن وتعذيبهن جسدياً ونفسياً و الاجبار على تغيير الديانة. وخصصت ميزانية لتحريرهم من قبل المكتب الخاص لرئيس مجلس وزراء اقليم كردستان بتاريخ ٢٥/١١/٢٠١٤، بعد تحريرهن توفر الحكومة جميع المستلزمات لايوائهم و اعادة تاهيلهن للعودة الى المجتمع مرة ثانية.
- ٢- أصدر مجلس وزراء إقليم كردستان القرار رقم (٥١٧٠) بتاريخ ٢١/٨/٢٠١٤ بتشكيل لجنة عليا للتعريف بالجرائم التي تعرض لها الايزيديين كجريمة ابادة جماعية، عملت اللجنة طوال السنوات السابقة على توثيق تلك الجرائم و تدويل القضية لتبنيها من قبل المحكمة الجنائية الدولية. انجزت اللجنة شوطاً كبيراً في تسجيل تلك الجرائم حيث تم تسجيل (٤٢٠٦) ملفاً لدى المحاكم بشأن الجرائم التي ارتكبتها داعش و تحديداً التي ارتكبت بحق النساء خلال فترة سيطرته على قضاء سنجار و مناطق اخرى في محافظة الموصل، و التي بلغت (١١٩١) ملفاً. كذلك تم تسجيل (٢٠٣٦) ملف جريمة بمحاكم محافظة دهوك اقترفت من قبل داعش ضد النساء الايزيديات و بمختلف اعمار.

٣- تشكيل هيئة قضائية من قبل مجلس القضاء في الاقليم بالتنسيق مع مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٤/٩/٧ و بموجب المادة (٣١) من قانون السلطة القضائية رقم (٢٣) لسنة (٢٠٠٧) برئاسة قاضي تحقيق و عضوية محققين قضائيين اثنين، للتحقيق في الجرائم المرتكبة من قبل تنظيم داعش الارهابي في منطقة سنجار و المناطق الاخرى المحيطة بها وتوثيق هذه الجرائم و تدوين افادات الضحايا والناجين والمدعين بالحق الشخصي و الشهود و جمع الادلة المتوفرة على الجرائم التي ارتكبت و تم تسجيل العديد من الدعاوى في هذا الخصوص.

كما قامت حكومة الاقليم بالعديد من الاجراءات الاخرى في هذا المجال منها:

- ١- شكلت وزارة الداخلية فرق جواله ميدانية في جميع المخيمات للتبليغ عن جرائم العنف الجنسي أو التحرش في حال إرتكابها ضد النساء والفتيات.
- ٢- فتح مركز معالجة ودعم والتأهيل للنساء الناجيات من قبضة داعش فى دهوك.
- ٣- فتح (٥٠) مركزا للتوعية و تقديم الخدمات الصحية والنفسية في داخل المخيمات.
- ٤- تم تأسيس مركز "جينوسايد" في محافظة دهوك، يشكل تنفيذ البروتوكولات المتعلقة بالتحقيق والتوثيق في جرائم الاغتصاب اثناء المنازعات جزءا من المهام الملقاة على عاتق هذا المركز.
- ٥- تأسيس مركز لاعادة تأهيل النساء المحررات من قبل مديرية شؤون الايزيديين في وزارة الأوقاف و منظمة CRI الأمريكية، وصل عدد المستفيدات من هذا المركز الى ما يقارب ١٦٣ امرأة.
- ٦- تمت المعالجة النفسية والاجتماعية و القانونية لاكثر من (١٢٧٨) شخص في المركز الاستشاري في دهوك عبر وحدة المعالجة النفسية والاجتماعية من قبل لجنة العدالة والمساءلة الدولية (CIJA).

اختطاف الايزيديين و الايزيديات من قبل ارهابيي داعش:

بعد هجمات ارهابيي داعش بتاريخ ٢٠١٤/٨/٣ على العديد من المناطق في العراق و المناطق المتنازعة عنها، تعرض جميع مكونات منطقة سهل نينوى و سنجار و خاصة الايزيديين الى ابشع انواع الجرائم اللانسانية بشتى انواعها، نتجت عن تلك الهجمات عمليات نزوح واسعة النطاق، هدم القرى و المنازل و الاماكن المقدسة و المزارات، و خطف المواطنين العزل، يمكن ان نلخص ما تعرض له الايزيديين بشكل خاص كما يلي:

- عدد النازحين بلغ نحو ٣١٠,٠٠٠ نازح.
- عدد الشهداء في الايام الاولى من جريمة الابادة ١٢٩٣ شهيد.
- عدد المقابر الجماعية المكتشفة في سنجار و المناطق الاخرى حتى الآن (٨٣) مقبرة جماعية، إضافة الى العشرات من مواقع المقابر الفردية.
- عدد الايتام التي افرزتها الجريمة (٢٧٤٥) يتيم و يتيمة.
- عدد المزارات والمراقد الدينية التي فُجرت من قبل داعش بلغ (٦٨) مزار ومعبد .
- عدد الذين هاجروا الى خارج البلد يقدر تقريبا بأكثر من (١٠٠,٠٠٠) مئة الف .
- عدد المختطفين (٦٤١٧) منهم : الاناث (٣٥٤٨) و الذكور (٢٨٦٩).

آخر احصائية الناجين الايزيديين من قبضة داعش:

بلغ عدد الناجيات والناجين من قبضة اراهابيي داعش من الايزيديين لغاية يوم ٢٠٢٠/٩/٢ كالتالي:

مجموع الناجيات و الناجين (٣٥٣٧) شخصا منهم:

النساء (١٢٠١).

الرجال (٣٣٩).

الأطفال الإناث (١٠٤٣).

الأطفال الذكور (٩٥٤).

عدد الباقين الذين لم يحرروا لحد الآن (٢٨٨٠) شخصا منهم:

الاناث (١٣٠٤).

الذكور (١٥٧٦).

ارسال اكثر من (١٠٠٠) ناجية الى المانيا لمعالجتهن من الناحية النفسية حسب اتفاقية مبرمة بين حكومة الاقليم و الحكومة الالمانية.

الخدمات الصحية:

قدمت حكومة الاقليم خدمات في الجانب الصحي متعددة للنازحات و المحررات منها: تأمين وحدة صحية في كل مخيم للصحة الانجابية ومعالجة حالات العنف، في عام (٢٠١٤) تم اجراء الفحوصات اللازمة لاکثر من (١٢٣٢٥٧) من النساء الحوامل، تاسيس دار للايتام في مخيم حسن شام بتاريخ (٢٠١٧/٨/٢٢) لرعاية الاطفال الذين فقدوا ذويهم اثناء الحرب، اجراء حملات التلقيح للاطفال، تقديم خدمات اخرى لرعاية النساء الحوامل و الاطفال حديثي الولادة. الى جانب الايزيديين تعرض العديد من المواطنين المسيحيين للاختفاء للفترة من ٢٠١٧/٤/٣ و لغاية ٢٠١٧/٧/١٨، تم توثيق قضايا مجموعة منهم بلغ (٢٥٠) حالة منهم (٨٢) امرأة و(١٦٨) رجل. تم تحرير (١٧٤) شخصا منهم، ولكن لحد الان لم يتم تحرير (٧٦) شخصا اخرين منهم و من ضمنهم عدد من الرجال و النساء.

المسيحيين المتخطفين من قبل تنظيم داعش الارهابي و مازال مصيرهم مجهولا لحد الان:

ت	المنطقة	عدد النساء
١	الموصل	١
٢	قرقوش (بغديدي)	٤
٣	كرمليس	١
٤	برطلة	٦
٥	بعشيقه	١
٦	باطنايا	١
٧	سنجار	٦
المجموع		٢٠

التعامل مع النساء و الاطفال:

عمليات اعتقال اي شخص مشتبه به او متهم بانتماؤه الى داعش، تتم باصدار اوامر من الجهات المعنية، بعد اعتقالهم يتمتعون بكافة حقوقهم القانونية حسب المعايير و القوانين الدولية و استنادا الى قانون اصول محاكمات الجزائية رقم (٢٣) لسنة (١٩٧١) المعدل و هي اثبات شخصية المطلوب و المشتبه بهم و البدء بالتحقيقات. الاطفال و الاحداث ايضا لديهم جميع الحقوق مثل اخبار ذويهم و توكيل محامي الدفاع و اذا لم يتمكنوا من توكيل المحامي على المحكمة ان تقوم بذلك، عدا ذلك فان المعتقلين يتمتعون بحق إجراء مكالمات هاتفية للاتصال بأهاليهم بشكل طبيعي ماعدا الاوقات التي يكونون بها قيد التحقيق.

حسب هذه الآلية اي شخص يتم اعتقاله من قبل الاجهزة الامنية يبقى لمدة (٢٤) ساعة للتحقيق بعدها يتم التعامل معه استنادا الى نتائج التحقيق و يتم حالتهم الى المحكمة الخاصة لاصدارالحكم النهائي في قضاياهم. النساء و الاطفال الذين يتم اعتقالهم بتهمة الصلة بالمجموعات الارهابية يودعون في اصلاحيات تابعة لوزارة العمل و الشؤون الاجتماعية فقط، اتفقت مديريات اصلاحيات و الجهات الاممنية على آلية للتعاون و التنسيق بينهم لتسليم ملفات هؤلاء المعتقلين. خلال الفترة ما بين ٢٠١٧/٧/١ لغاية ٢٠١٨/٢/١٤ تم في محكمة احداث اربيل محاكمة (١٩٤) من الذين تقل اعمارهم عن الثمانية عشرة عاما و على ضوء التحقيقات امرت المحكمة باطلاق سراح (٢) منهم. الاطفال و الاحداث المشتبه بهم لانتمائهم الى داعش يعاملون على انهم ضحايا و ليسوا مجرمين و يتم توفير الرعاية الخاصة لهم بالتعاون مع المنظمات المعنية ويتمتعون بكافة حقوقهم القانونية، مثل الزيارات العائلية واستخدام الهواتف و من الجانب التعليمي تم اعداد برامج خاصة لهم لضمان استمرارهم بالدراسة.

احصائية عن النساء اللاتي تم اعتقالهن بتهمة الانتماء الى داعش و اودعن في اصلاحية اربيل كما يلي:

السنة	العدد
٢٠١٤	٢٣
٢٠١٥	١٥
٢٠١٦	٣٨
٢٠١٧	١٥٥
٢٠١٨	٢٩
المجموع	٢٦٠

(٢٥) من هؤلاء كان معهم اطفال، كما تم اطلاق سراح (٤١) منهن في عام ٢٠١٨.

عدد النساء و الاحداث الموقوفين بتهمة الارهاب في الاقليم لسنة ٢٠٢٠:

اربيل: (٤٥)، الاحداث (٢٨)، النساء (١٧).

سليمانية (٥)، الاطفال (١)، النساء (٤).

دهوك (٢) النساء: ، لا يوجد اي من الاحداث في سجون دهوك.

الاعادة القسرية للنازحين:

قامت القوات العسكرية في حكومة اقليم كردستان بحماية مواطني جميع المكونات القومية و الدينية و الطائفية دون تمييز اثناء هجمات داعش بالاحص على مناطق سهل نينوى، على هذا الاساس لا يتم اعادة اي شخص الى المناطق المحررة قسرا حتى بعد انهاء سيطرة داعش على تلك المناطق، و في الوقت نفسه لا تمنع الجهات المعنية في اقليم كردستان اي شخص من العودة طوعية الى منطقته، لان بعض المناطق و القرى التي نزح عنها اهلها تقع على الخطوط الامامية.

من جهة اخرى فان الاوضاع الامنية المتردية، عدم الاستقرار وجود الالغام والعبوات الناسفة في تلك المناطق و افتقارها الى الخدمات اليومية اللازمة كالماء الصالح للشرب و الاسعافات الاولى والمدارس والكهرباء، اصبح عائقا امام عودتهم في الوقت الحاضر و يجعل من هذا الامر صعبا في الوقت الحالي. علاوة على ذلك هناك عدد كبير من الخلايا النائمة التابعة لداعش متواجدين في تلك المناطق و تشكل تهديدا حقيقيا لامن و استقرار المناطق المحررة.

هيأت حكومة الاقليم جميع التسهيلات لعودة النازحين الى المناطق الآمنة و المهيئة للعيش و يتوفر فيها الخدمات اليومية الاساسية، ولكن رغم ذلك فان النازحين خيروا بين العودة الى مناطقهم او البقاء في المخيمات عدا الاشخاص الذين قاموا بأعمال ارهابية او المتهمون بانتماهم الى داعش، فيتم التعامل معهم حسب القوانين المعمول بها في الاقليم بما فيها القوانين الاتحادية.

حسب ارقام و احصائيات الامم المتحدة يوجد لحد الآن حوالي مليون و ستمائة نازح لم يقدرؤا على العودة الى اماكنهم و معظمهم ما زالوا في مخيمات اقليم كردستان و هذا ما شكل عبئا كبيرا على عاتق حكومة الاقليم ومؤسساتها خاصة بعد النقص الكبير في المعونات الدولية للنازحين و التي لم تفيء بالغرض منذ قدوم النازحين الى الاقليم و لحد الآن، هذا في الوقت الذي يحتاج فيه النازحون الى العديد من الخدمات.

السجون و مراكز الاحتجاز السرية:

يوجد في مؤسسات اقليم كردستان ثلاث انواع من السجون و هي مراكز التوقيف و التسفيرات، الاصلاحيات و اصلاحيات النساء و الاحداث، و لاتوجد سجون سرية في اقليم كردستان و ان "الاعتقال يتم حسب القوانين وبمذكرة رسمية من المحكمة" كما ان ابواب سجون و مراكز التوقيف في الاقليم مفتوحة للمنظمات و الجهات الدولية المعنية بحقوق الانسان التي ترغب بزيارتها والاطلاع على احوال السجناء المودعين في هذه السجون. غير أن الجهات الامنية تتحفظ أحيانا على اعلان مكان اقامة متهمين بقضايا الارهاب لدواعي امنية و تتخذ إجراءات امنية محددة اثناء محاكماته، بناء على تعاون الجهات الامنية في حكومة الاقليم و حسب تعليماتها، قامت منظمات المحلية والدولية المعنية بحقوق الانسان بمئات زيارة تلك المراكز لمتابعة اوضاع الموقوفين و المحكومين و بالتعاون و التنسيق مع الجهات المعنية في حكومة الاقليم على اكمل وجه.

واصلت حكومة إقليم كردستان برنامجها الرامي إلى تحسين الظروف و تقديم الخدمات اللازمة في السجون من خلال إنشاء مرافق احتجاز جديدة، إضافة إلى وضع برامج لإعادة التأهيل و كانت حكومة إقليم كردستان سباقة للتحقيق في ادعاءات الإساءة أو سوء المعاملة في مرافق الاحتجاز التابعة لها.

تعليمات خاصة لقوات البيشمركة في التعامل مع المواطنين في المناطق المحررة:

لالتزامها بمبادئ حقوق الانسان و المحافظة على ارواح و ممتلكات المواطنين في المناطق المحررة، اصدرت رئاسة اقليم كردستان بتاريخ (٢٠١٦/٣/١٧) قرارا لقوات البيشمركة بجميع صنوفها، تضمن ما يلي:

- (١) الحفاظ على ممتلكات المواطنين.
- (٢) عدم القاء القبض على اي شخص بدون اوامر من القاضي المختص.
- (٣) اي شخص يتم القاء القبض عليه بتهمة الارهاب يجب حسم قضيته حسب الآليات القانونية المتبعة في الاقليم.
- (٤) ضمان حرية التنقل للمواطنين ضمن تعليمات الجهات الامنية عدا المناطق التي تقع في خطوط التماس.
- (٥) عدم تهجير اي مواطن من المناطق المحررة من ايدي داعش قسرا من موقع سكناه الى اي مكان آخر لاسباب سياسية او عسكرية.
- (٦) الحفاظ على المبادئ الاساسية لحقوق الانسان و القوانين الانسانية في التعامل مع المواطنين في حالات الحرب و عند نقاط التماس.
- (٧) يعاقب كل شخص او جهة تخالف ما ورد اعلاه.

تعويض المتضررين:

لتعويض ذوي ضحايا جريمة الاختفاء القسري و الجرائم الاخرى التي ارتكبت بحق المواطنين في اقليم كردستان، تم اعتماد خطوتين اساسيتين في هذا النحو و هما:

- (١) تنفيذ المادة (١٣٢) من الدستور العراقي الدائم.
- (٢) تنفيذ قرارات المحكمة العليا للجرائم في العراق و التي ادرجت القضايا التالية كجرائم ابادية جماعية:
 - الانفال.
 - حلبجة.
 - جينوسايد البارزانيين.
 - جينوسايد الكورد الفيليين.
 - تدمير و ترحيل اهالي بشدر و سيد صادق.

تعويض جميع المتضررين:

تم تشكيل لجنة عليا في اقليم كردستان بالتنسيق مع جامعات (صلاح الدين، السليمانية، دهوك) و بالاعتماد على الادلة الموثوقة و المعايير الدولية المتبعة مسبقا، منها احصاء عام ١٩٥٨، لتعويض جميع المتضررين من سكتة اقليم كردستان للفترة من (١٩٦١ الى ٢٠٠٣)، الذين تعرضوا الى الجرائم التالية:

- القتل.
- الجرح.
- الترحيل.
- الاختفاء القسري.
- جينوسايد.
- هدم المدن و القصبات و القرى البيوت.
- استخدام الاسلحة المحرمة.

الاختفاء القسري:

- ١- تم تشكيل لجنة عليا في الحكومة الاتحادية برئاسة وكيل وزير المالية و عضوية عدد من الوزارات و الهيئات المعنية منها (وزارة شؤون الشهداء و المؤنفلين في اقليم كردستان)، و بهذا الصدد قدمت توصيات الى الجهات الدولية المعنية، ولكن وزارة الشهداء و المؤنفلين ابدت ملاحظات حول عدد المفقودين و الذي قدرته اللجنة ب (٢٨٤١) مختفي فقط، في حين هناك اكثر من (١٨٢٠٠٠) مئة و اثنان و ثمانون مؤنفل و (٨٠٠٠) ثمانية آلاف بارزاني و ما يقارب (٢٠٠٠٠) عشرين الف كوردي فيلي.
- ٢- بسبب حرب داعش لم تجري اية عمليات مسح، ولكن قبل سنة ٢٠١٤ اجريت في الاقليم عملية احصاء للمختفين قسرا.

المقابر الجماعية:

- يتم التعامل مع المقابر الجماعية في العراق حسب القانون رقم (٥) لسنة (٢٠٠٦) وتنقسم الى قسمين:
- ١- المقابر الجماعية التي تعود الى عهد النظام السابق: تم اعادة رفات ما يقارب رفات (٢٨٠٠) من ضحايا هذه المقابر الى الاقليم، من مجموع (٣٠٠) مقبرة جماعية.
 - ٢- المقابر الجماعية التي عُثر عليها بعد حرب داعش: لحد الآن تم العثور على اكثر من (٨٣) مقبرة جماعية في سنجار و المناطق الاخرى التي استولى عليها داعش، و تتم عمليات الحفر فيها بحضور فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم التي ارتكبتها تنظيم داعش (يونيتاد) برئاسة كريم احمد خان الذي شكل بموجب قرار مجلس الأمن

(رقم ٢٣٧٩ لعام ٢٠١٧) المعني بجمع و أرشفة وحفظ الأدلة التي تجرّم عصابات داعش الإرهابية و اللجنة الدولية لشؤون المفقودين (ICMP).

٣- حسب القانون رقم (٥) لسنة (٢٠٠٦) قانون (شؤون المقابر الجماعية) المعدل، يجب ان تقوم مؤسسة الشهيد بالدعوة الى

العمل على المقابر الجماعية بالتنسيق وزارة شؤون الشهداء و المؤنفلين في اقليم كردستان.

٤- شكلت لجنة عليا لايجاد وتحرير الاطفال المفقودين، لهذا الغرض تم اخذ عينات دم اكثر من (١٠٠) شخص، بعد العثور عليهم يتم مقارنة صنف دمه مع العينات.

القوانين الخاصة بالتعامل مع حالات الاختفاء القسري:

لعدم صدور اي قرار او تشريع و عدم التصويت على مشروع قرار حماية الاشخاص من الاختفاء القسري لحد الآن في مجلس النواب العراقي الخاص بحماية الاشخاص من جريمة الاختفاء القسري، يتم التعامل مع تلك الحالات حسب قانون العقوبات العراقي المرقم (١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل) و خاصة المواد (٤٢١ الى ٤٢٧) من ذلك القانون و التي تذكر (الجرائم التي تتعلق بحرية الانسان و احترامه) و التي تتعلق بجريمة الخطف دون ذكر قومية او ديانة معينة، بل ورد فيه ان كل شخص يتعرض الى الاختفاء القسري يتعامل مع الفاعل كجريمة متعمدة و تصل عقوبتها الى الحبس لمدة (١٥) سنة.

دورات تدريبية لاطلاع القضاة على الاختفاء القسري:

لم يشارك السادة القضاة و المحققين العدلين و مساعدي المحقق العدلي في اية دورات او ورش عمل للاطلاع اكثر على التعامل مع قضايا الاختفاء القسري، في حين هنالك حاجة لفتح دورة من (٩) مراحل للمدعين العامين حول الاتفاقيات الدولية ال (٩) الخاصة بحقوق الانسان.

حماية الشهود:

لم يشرع اي قانون صريح لحماية الشهود و المخبرين، و لم يتم انفاذ قانون حماية الشهود و الخبراء و المجنى عليهم الذي صدر من مجلس النواب العراقي بالرقم (٥٨) لسنة ٢٠١٧. ولكن ورد في المادة (٤٧) من قانون اصول المحاكمات الجزائية المرقم (٢٣ لسنة ١٩٧١) وضع الحصانة على الشهود ولكن تحت مسمى (مخبر او خبير) يجب عدم كشف اسمائهم كما ورد في المادة المذكورة (للمخبر في الجرائم الماسة بامن الدولة الداخلي و الخارجي و جرائم التخريب الاقتصادي و الجرائم الاخرى المعاقب عليها بالاعدام او السجن المؤبد او المؤقت، ان يطلب عدم الكشف عن هويته و عدم اعتباره شاهدا).

العديد من عمليات توقيف المشتبه بهم بتهمة الاشتباه بانتمائهم تعتمد على معلومات المخبر السري بعد التاكيد منها و وجود دلائل و وثائق قاطعة و لا يتم توقيف و اعتقال اي شخص بالاعتماد على المعلومات الغير دقيقة.

شروط الاعتماد على اقوال المخبر السري:

- ان يكون من سكنة المنطقة التي يدلي بها معلومات عنها.
- يجب ان تكون البطاقة التموينية و سجل الاحوال المدني تابعة لتلك المنطقة.
- ان يؤدي القسم على صحة معلوماته.
- ان تكون المعلومات التي يدلي بها للصالح العام و قطع الطريق عن قيام اشخاص و جهات ارهابية باعمال تخريبية تعرض حياة المواطنين و الممتلكات العامة و الخاصة للضرر.